



تحسين بيئة البيانات المجزأة في أفريقيا هو عامل رئيسي في تحقيق الأهداف الإنمائية، طبقاً ل报告 جديد حول الحكومة في أفريقيا صادر عن مؤسسة محمد إبراهيم

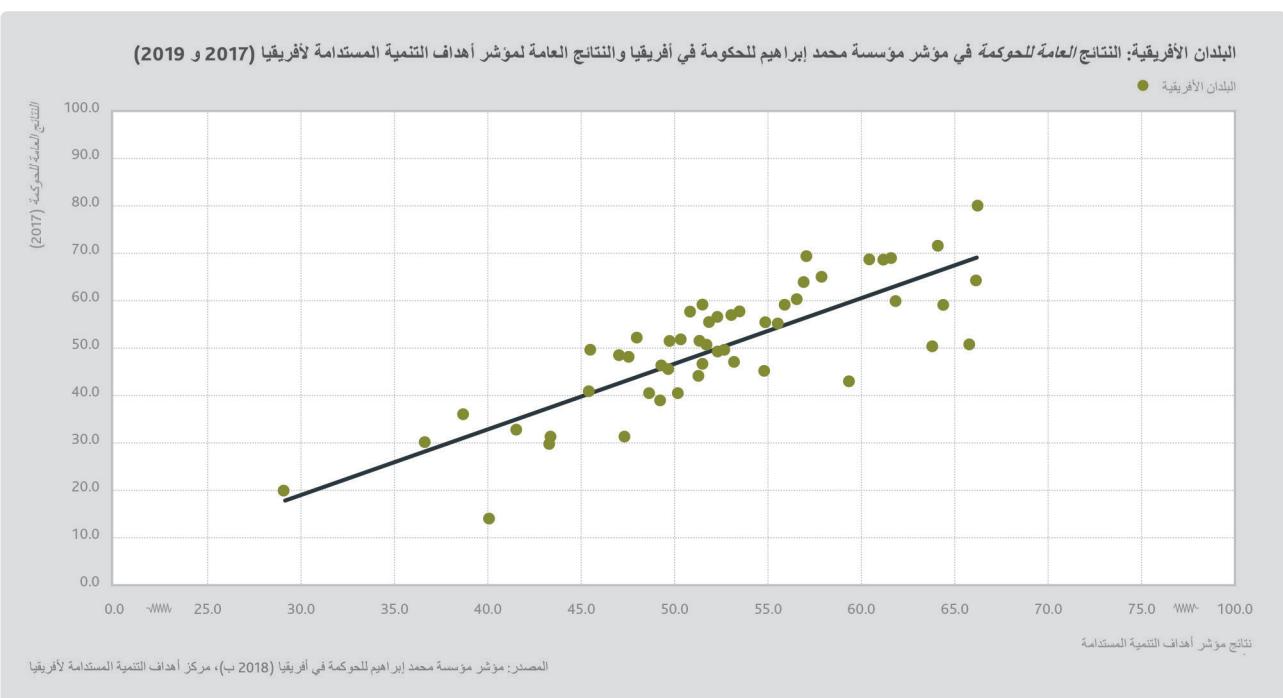
ينبغي على الحكومات والشركاء الأفارقة تكثيف الجهود لسد "فجوات البيانات" التي تعيق تبع التقدُّم المحرَّز في أهداف التنمية المستدامة وضمان إمكانية رصد خطة عام 2063 وقياس نتائجها.

دكار ولندن، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019 - يستندُ تقرير الحكومة في أفريقيا، الذي نشرته اليوم مؤسسة محمد إبراهيم، إلى بيانات صادرة عن مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا، ويطرح أفكاراً جديدة بشأن التقدُّم المحرَّز نحو تنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ويشير التقرير إلى المجالات التي يمكن فيها تركيز جهود السياسات من أجل التصدي للتحديات الحالية التي تواجه الحكومة، ويسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى معالجة "فجوة البيانات" في أفريقيا لضمان إمكانية تقييم التقدُّم المحرَّز ومعالجة أوجه القصور.

ويتسم الفترة الحالية بأهمية بالغة في تاريخ أفريقيا، إذ تستعدّ القارة للدخول في العقد الأخير من خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وهي الآن في منتصف الطريق نحو إكمال السنوات العشر الأولى لتنفيذ خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

وتشير النتائج العامة للحكومة الصادرة عن مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا، والتي تُعدّ قاعدة البيانات الأكثر شمولاً في ما يتعلق بالحكومة في قارة أفريقيا، إلى وجود ارتباط قوي بمؤشر التنمية المستدامة في أفريقيا، الأمر الذي يُوكِد أهمية الحكومة الرشيدة للتنمية المستدامة في أفريقيا.

باستعراضه للمواضيع ذات المستويات العالية من التداخلات بين خطط التنمية ومؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا - الوصول إلى التعليم وجودته، والصحة والتغذية، وإدماج النساء والشباب، والإزدهار والفرص الاقتصادية، والأمن والعدالة والمؤسسات القوية - يُسلِّط التقرير الضوء على المجالات ذات الأولوية من أجل التصدي لها.



هناك حاجة ماسَّة إلى الارتقاء بجودة التعليم على مستوى القارة. ويمكن أيضاً تحسين مواعمة التعليم مع احتياجات سوق العمل إذا أولَت الحكومات والشركاء الأولوية إلى المشاركة النشطة مع القطاع الخاص بنظرة فاحصة، وذلك من أجل تقييم متطلبات سوق العمل. وفي مجال الصحة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتوفُّر الخدمات الصحية وجودتها والقدرة على تحمل تكاليفها، وكذلك بالتصدي لمسألة الأمن الغذائي.



بالنسبة إلى الازدهار والفرص الاقتصادية، يشير التقرير إلى أنه ينبغي للحكومات والشركاء النظر في توسيع الاقتصادات، وتسريع التقدُّم المُحرز في جهود الارتقاء بالبنية التحتية - لاسيما النقل والكهرباء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وزيادة الاستثمار في القطاع الريفي، وتعزيز التكامل الإقليمي من أجل تحقيق تقدُّم أكثر فاعلية وكفاءة.

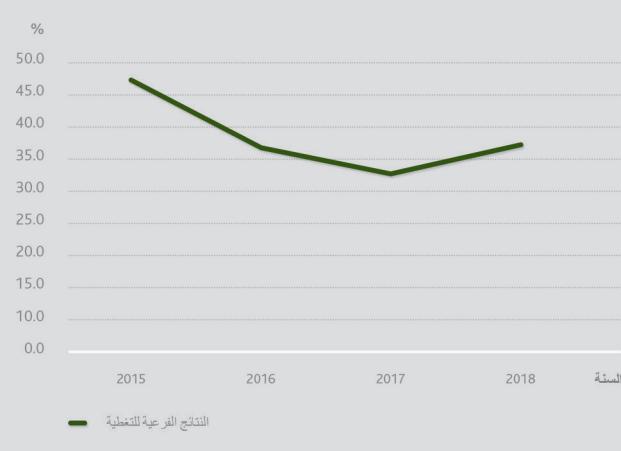
ينوه التقرير بالارتباطات الهامة بين قياسات مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا من أجل المساعدة على تهيئة بيئَة أكثر ملاءمة لتحقيق الأهداف الإنمائية. فعلى سبيل المثال، يُظهر توفر الكهرباء ارتباطاً قوياً بالأداء في قطاعي الصحة والتعليم.

وعلى نحوٍ بالغ الأهمية، يرسم التقرير صورة مثيرة للقلق حول التحديات الخاصة بالبيانات في جميع أنحاء القارة، مما يقرب من نصف الأهداف المتعلقة بخطة عام 2063 ليست قابلة لقياس الكمي مباشرة، وحتى الآن تقدُّم نسبة دول القارة التي لديها مؤشر لقياس التقدُّم المُحرز عن 20 في المائة. وفي المتوسط، يتضمن أقل من 40% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بيانات كافية لتتبع التقدُّم المُحرز بدقة في القارة. ويسلط التقرير الضوء على أنَّ أكثر من نصف أنواع مصادر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا تمثل في التقديرات أو النمذجة أو الرصد العالمي. وعلى وجه الخصوص، يأتي ثلث مصادر البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا من مصادر قطُّعية مباشرة. وقد أصبحت القدرة على رصد التقدُّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية في أفريقيا معرَّضة للخطر.

منذ اعتماد خطُّي التنمية، انخفضت تقطيعية وتواءر البيانات المتاحة للجمهور بالنسبة إلى فئات البيانات الرئيسية في أفريقيا. ومن بين الأمور الهامة للغاية، كانت الإحصاءات السكانية وإحصاءات الأحوال المدنية من المجالات التي شهدت، في المتوسط، تدهوراً كبيراً. وعلاوةً على ذلك، تمتلك ثمانية بلدان إفريقية فقط نظاماً لتسجيل المواليد يغطي 90 في المائة أو أكثر من السكان على مدى السنوات العشر الأخيرة (2009-2018)، وتمتلك ثلاثة بلدان فقط نظاماً لتسجيل الوفيات يغطي 90 في المائة أو أكثر من السكان. ويتباين النقص في هذه البيانات الحيوية تبايناً صارحاً مع النمو السكاني، فمن المتوقع أن تكون أفريقيا موطنًا نحو 1.68 بليون نسمة بحلول عام 2030.

ويبدون إحصاءات دقيقة و كاملة للأحوال المدنية، يستحيل تنفيذ حول فعالة لأي تحدٍ إنساني أو تحقيق تقدُّم ملموس للمواطنين. ووفقاً لبيانات مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا، فإنه منذ عام 2008، لم يُحرز سوى تحسُّن طفيف في القدرات الإحصائية. وتتقاوم هذه المسألة بانخفاض مستويات استقلالية المكاتب الإحصائية الوطنية.

أفريقيا: النتائج الفرعية للتغطية الخاصة بفئة البيانات السكانية وإحصاءات الأحوال المدنية، متوسط النسبة المنوية للنتائج (2015-2018)



المصدر: منظمة أوبن داتا ووتش (2019)

ويعد التقرير إلى ضرورة امتلاك بيانات سليمة للحكومة من أجل ضمان التنمية الشاملة: "الهدف المفقود من أهداف التنمية المستدامة".

وفي معرض تعليقه على التقرير، قال محمد إبراهيم، رئيس مؤسسة محمد إبراهيم: "نرحب بالجهود المتواصلة لتحسين الحكومة، التي تمثل عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063. بيد أننا نشعر بقلق عميق إزاء عدم القدرة على الرصد الدقيق للتقدُّم المُحرز لهذه الأهداف على مستوى القارة. وَعُد البيانات عنصراً رئيسياً من عناصر وضع سياسات فعالة وتعزيز الموارد. فبدون بيانات، سنكون كمن يسير على غير هدى – فالسياسات ستخلُّ اتجاهها والتقدُّم المُحرز على طريق التنمية سيكون ضعيفاً. ويجب علينا جميعاً أن نتحث الخطى نحو سد "فجوة البيانات"، إذا كانا نهدُّ بالفعل إلى عدم تختلف أحد عن الزَّكِب".



للتواصل مع مؤسسة محمد إبراهيم:

زينب عمر، umar.z@moibrahimfoundation.org

الفريق الإعلامي في مؤسسة محمد إبراهيم: +44 20 7554 1715, mifmedia@portland-communications.com

ملاحظات للمحررين

- يمكن الاطلاع على التقرير كاملاً من خلال الرابط الإلكتروني التالي: <http://mif.media/gr-2019>
- تأسست مؤسسة محمد إبراهيم في عام 2006 وترتكز عملها على الأهمية الحاسمة للقيادة والحكومة في أفريقيا، من خلال توفير أدوات لتقدير ودعم التقدّم المحرز في القيادة والحكومة على مستوى القارة.
- يقدم مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا تقريباً سنوياً لجودة الحكومة في البلدان الأفريقية، ويعُدّ النتائج الصادرة عن هذا التقييم أشمل مجموعة من البيانات حول الحكومة في أفريقيا.
- مع توفر كثير من البيانات التي جمعت على مدى عشر سنوات والتي يمكن الاستفادة منها، يحظى مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا بوضوح فريد يمكنه من قياس الاتجاهات السائدة في الحكومة، وتوفير تحليل متعمق حول الكيفية التي تغيرت بها نوعية الحكومة على مدى السنوات الخمس الماضية (2013-2017) في سياق العقد الماضي (2008-2017) وما قد يكون أو يمكن أن يكون مفتاحاً للتحول في أفريقيا.
- تصدر مؤسسة محمد إبراهيم مجموعةً من البيانات الجديدة للمؤشرات بالعلامات والمراكز والاتجاهات المحدثة كل سنتين، مع نشر تقرير سنوي عن الحكومة في أفريقيا يرتكز على اتجاهات الحكومة في أفريقيا وتحدياتها.
- تصدر النسخة المحدثة التالية في تشرين الأول/أكتوبر 2020.
- مع كل إصدار جديد، تبحث مؤسسة محمد إبراهيم - بمساعدة من المجلس الاستشاري لمؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا - في سبل تحسين هيكل مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا ومكوناته ومنهجيته، وبسبب هذه المراجعة السنوية، تقوم مؤسسة محمد إبراهيم كل سنة بإعادة حساب جميع معدلات النقاط في المؤشر.
- يضم مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا تحليلات 102 مؤشراً من 35 مؤسسة بيانات أفريقيا وعالمة مستقلة لتغطية 54 بلداً أفريقياً في مجالات السلام وسيادة القانون والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة والتربية البشرية.
- يُشرّف كل من مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا وشبكة حلول التنمية المستدامة لأفريقيا. ويعمل المؤشر على تصنيف البلدان على مقياس من صفر (أسوأ نتيجة) إلى 100 (أفضل نتيجة). وتشير نسبة 66.01 التي حصلت عليها الجمهورية التونسية، وهي أعلى درجة في أفريقيا، إلى أن هذا البلد الأفريقي قد حقق ما نسبته 66% من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويوفر المؤشر نقاط أداء عامة ونقطة واحدة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.
- تتميز بوابة البيانات بواجهة سهلة الاستخدام تقدم تحليلات مفصّلة للمراكز التي حققتها كل بلد في مؤشر الحكومة والنقط والاتجاهات. ويمكن للمستخدمين إنشاء مخططات ورسومات قابلة للمشاركة من البيانات.
- يمكن الوصول إلى بوابة بيانات مؤشر مؤسسة محمد إبراهيم للحكومة في أفريقيا من خلال الرابط الإلكتروني التالي: <http://iiag.online>

للاطلاع على مزيد من المعلومات عن مؤسسة محمد إبراهيم:

الموقع الإلكتروني: mo.ibrahim.foundation

تويتر: [@Mo_IbrahimFdn](https://twitter.com/Mo_IbrahimFdn)

فيسبوك: <https://facebook.com/MolbrahimFoundation>

يوتيوب: <https://youtube.com/user/moibrahimfoundation>

إنستغرام: <https://instagram.com/moibrahimfoundation>